مجلـــة جديد الاقتصاد
ISSN : 1112-7341
المجلد 17 / العـــــــدد: 01 (2022)، ص 16– 47

دراسة تحليلية حول مساهمة السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا) في تطوير التجارة البينية للدول الأعضاء خلال الفترة (1991–2021)

An analytical study on the contribution of the Common Market for Eastern and Southern Africa (COMESA) to the development of intra-trade for member states (during the period (1991-2021

د. بلعابد سيف الإسلام النوي[1]، د. عزيزي نذير[2]، د. لفايدة عبد الله[3]

[1] جامعة عبد الحميد مهري –قسنطينة2– (الجزائر)، nouisi.belabed@univ-constantine2.dz

[2] جامعة عبد الحميد مهري –قسنطينة2– (الجزائر)، nadir.azizi@univ-constantine2.dz

[3] جامعة عبد الحميد مهري –قسنطينة2– (الجزائر)، abdellah.lefaida@univ-constantine2.dz

تاريخ الاستلام: 2022/11/16 تاريخ القبول: 2022/11/23 تاريخ النشر: 2022/12/31

ملخص:

عملت دول شرق وجنوب إفريقيا على التكامل والتعاون الإقليمي فيما بينها، وذلك وفق إستراتيجية تتجه نحو إزالة القيود الجمركية، ومن ثم زيادة حجم التبادل التجاري فيما بينها، ومن هنا تهدف الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة الكوميسا في تطوير التجارة البينية للدول الأعضاء، وذلك عن طريق إجراء دراسة تحليلية لتطور هذه التجارة خلال الفترة (1991–2021).

توصلت الدراسة إلى أن الكوميسا تعاني من عراقيل سياسية وأخرى اقتصادية تعيق نشاطها، فرغم نمو حجم التجارة البينية لدول الكوميسا من سنة إلى أخرى، لكنها لا تزال ضعيفة مقارنة بإجمالي التجارة، وهذا ما يستوجب العمل على تحرير التبادل التجاري، وتطوير النسيج الإنتاجي للدول الأعضاء في التكتل.

كلمات مفتاحية: تجارة بينية، كوميسا، قيود جمركية، تبادل تجاري، تكتل، نسيج إنتاجي.

تصنيفات JEL : F1، B27.

Abstract:

Eastern and Southern African countries have worked on regional integration and cooperation among themselves, according to a strategy that tends to remove customs restrictions, and then increase the volume of trade exchange between them. Therefore, the study aims to know the extent of COMESA's contribution to the development of intra-regional trade for member states, This was done by conducting an analytical study of the development of this trade during the period (1991-2021).

The study concluded that COMESA suffers from political and economic obstacles that impede its activity, Although the volume of COMESA intra-trade has grown from year to year, but it is still weak compared to the total trade. This necessitates working to liberalize trade exchange and develop the productive fabric of the member states of the bloc.

Keywords: Intra-trade, Comesa, Customs restrictions, Trade exchange, Bloc, Productive fabric.

JEL Classification Codes: F1, B27.

المؤلف المرسل: د. بلعابد سيف الإسلام النوي، **الإيميل:** nouisi.belabed@univ-constantine2.dz

1. مقدمة:

يسمى العصر الحالي بعصر التكتلات الإقليمية، وذلك لما يشهده من تبلور النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وقد برزت معالمه في ظاهرة إنشاء تكتلات إقليمية ذات

أبعاد اقتصادية،حيث تزايد الشعور بالحاجة لمزيد من التكامل بين الدول التي تكون متجانسة تاريخيا، حضاريا، وثقافيا، ولها مصالح اقتصادية مشتركة؛ وهذا لكونها تحصل على مزايا اقتصادية أكبر مقارنة بما كانت تحصل عليه خارج التكتل، فضلا عن سعيـــها لحماية إنتاجها المحلي من المنافسة الأجنبية في ظل العولمة، وتحرير انتقال البضائع، السلع وعوامل الإنتاج، وتنسيق السياسات الاقتصادية، وبالتالي تحقيق الرفاهية للدول الأعضاء.

وفي هذا السياق، يعتبر إنشاء التكتلات الإقليمية في إفريقيا خطوة مهمة على طريق دعم اقتصاديات الدول الأعضاء، وهذا ما عملت عليه الدول الإفريقية كغيرها من دول العالم، وذلك بهدف تحقيق المكاسب المتوقعة من جراء التكامل الاقتصادي خاصة في مجال تحرير التجارة البينية، ولعل من أهم التجارب نجد السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا) الذي يستهدف توسيع الأسواق بما يؤثر على تدفق السلع والخدمات، ومن ثم تحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء.

وعلى ضوء ما سبق، يتضح أن السؤال الجوهري للدراسة يمكن صياغته على النحو التالي:

- **ما مدى مساهمة السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا) في تطور التجارة البينية؟**

فرضيات الدراسة:

وفي ضوء إشكالية الدراسة، ننطلق من الفرضية التالية:

- **ساهمت السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا) بشكل إيجابي في تطوير التجارة البينية.**

أهمية الدراسة :

تساهم التكتلات الإقليمية في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء فيها، وتحريكها نحو التعاون الاقتصادي والمالي فيما بينها، وتقليص حاجتها إلى التمويل الخارجي، وعلى هذا الأساس، يكتسي موضوع الدراسة أهمية بالغة، وذلك من خلال إبراز تجربة السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا، ومعرفة مدى تأثيرها على تطور حجم التجارة البينية.

أهداف الدراسة:

تتبلور أهداف الدراسة فيما يلي:

- تسليط الضوء على تجربة السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا)؛
- تحديد أثر إنشاء السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا على تطور نسب التجارة البينية للدول الأعضاء.

منهجية الدراسة:

بهدف الإجابة على الإشكالية المطروحة، ونظرا لطبيعة موضوع الدراسة سيتم الاعتماد على:

- **المنهج الوصفي التحليلي**: وذلك من خلال التطرق للإطار المفاهيمي للظاهرة محل الدراسة، وتحليل أثر تكتل الكوميسا على التجارة البينية للدول الأعضاء خلال الفترة (1991-2021)، وذلك اعتمادا على البيانات المتوفرة حول الموضوع؛
- **المنهج التاريخي**: من خلال استعراض نشأة التكتلات الإقليمية بصفة عامة، وتكتل الكوميسا بصفة خاصة.

حدود الدراسة:

نحدد دراستنا في الحدود التالية:

- **الحدود المكانية**: التطرق لحالة الدول الأعضاء في تكتل الكوميسا؛

- **الحدود الزمنية:** تحديد مجال البحث زمنيا في الفترة الممتدة من 1991 إلى 2021، وهي الفترة التي شهدت قيام الكوميسا إلى غاية سنة 2021، والتي بدورها تعتبر آخر تحديث للبيانات على مستوى الموقع الرسمي للتكتل.

هيكل الدراسة:

لكي تكون إجابتنا منطقية على الإشكالية المطروحة، سوف نقوم بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور كالآتي:

- الإطار المفاهيمي للتكتلات الإقليمية؛
- مدخل تعريفي للسوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا؛
- مساهمة تكتل الكوميسا في تطوير التجارة البينية للدول الأعضاء خلال الفترة (1991-2021).

2. الإطار المفاهيمي للتكتلات الإقليمية:

لقد أخذت التكتلات الإقليمية حيزا واسعا في دراسات الاقتصاديين، والتي سنحاول التطرق في جانبها المفاهيمي إلى نشأتها التاريخية، ثم تعريفها وتبيان خصائصها وأهدافها إلى جانب أشكالها مع ذكر مزاياها ومشاكلها.

1.2 التطور التاريخي للتكتلات الإقليمية:

نشأ أول تكتل في الولايات الألمانية قبل وحدة ألمانيا، ثم أعقبها تكتل المستعمرات الإنجليزية مع الدولة الأم التي عرفت باسم سياسة التفضيل الإمبراطوري، وغيرها من التكتلات الأخرى، إلا أنها اتسمت باستغلال موارد المستعمرات لتحقيق الرخاء للدولة الأم. (رميدي، 2007، صفحة 32)

بعد الحرب العالمية الأولى، آثرت الدول إتباع سياسة العزلة الاقتصادية، ما يفسر تحوطها بسياج جمركي يعيق حركة التجارة وتداول السلع، ولا شك أن الخسائر من جراء هذه الحرب كان لها وقعها المدوي على اقتصاديات الدول، مما أجبر الهيئات

الدولية على عقد مؤتمر بروكسل في سبتمبر 1920، ومؤتمر جنوه في أفريل 1922، ومؤتمر جنيف في ماي 1927؛ ثم اقتُرح توقيع هدنة جمركية عام 1929، لكن لم تكلل هذه المحاولات بالنجاح، بل ارتفعت حدة ذلك بعد أزمة الكساد 1929، والأزمة النقدية في عام 1931م. الأمر الذي أدى إلى اتفاق أوشي في جويلية 1932م، بين هولندا، لوكسمبورج، وبلجيكا، حيث نص على إجراء تخفيضات تصل إلى 10% سنويا ولمدة أربع سنوات. (أحمد، 1989، الصفحات 145-146)

من هذا المنطلق، يتضح لنا أن التكتلات الإقليمية ليست ظاهرة جديدة، لكن بعد الحرب العالمية الثانية، تم إعلان مشروع مارشال سنة 1947م، الذي أعطى بعدا اقتصاديا لمسار التكتلات الإقليمية، حيث أنشئت منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي سنة 1948م، وهي أول تجربة تكتل اقتصادي إقليمي، (DEBLOCK & Dorval, 1996, p. 10) ثم "أنشئ مجمع الفحم والصلب بين الدول الأوروبية الست (فرنسا – هولندا – ألمانيا – ايطاليا – بلجيكا – لوكسمبورج)، وأعقبه توقيع المعاهدة المنشئة للسوق عام 1957 في روما"، (الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية (من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز)، 2006، صفحة 97) التي تطورت للاتحاد الأوروبي المكون من 27 دولة في سنة 2021.

انتشرت هذه الظاهرة، حيث سارعت الولايات المتحدة الأمريكية لإنشاء منطقة التجارة الحرة (NAFTA) مع كندا و المكسيك يوم 01 جانفي 1994، وأيضا في آسيا أنشأت رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) كأول تكتل إقليمي في الدول النامية، وظهور العديد من التجارب على غرار منطقة التجارة الحرة لإقليم البلطيق(BAFTA)، مجموعة الآندين، مجموعة كمنوولث الدول المستقلة(CIS)، ففي سنة 1995 يوجد في العالم 45 نطاقاً من أنظمة التكامل الاقتصادي، وأكثر من 100 منطقة تجارية حرة واتحاد جمركي. (عبوي و حريز، 2006، صفحة 68)

2.2 تعريف التكتلات الإقليمية:

يعكس التكتل الإقليمي الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي فهو يعبر عن: "درجة معينة من التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا واجتماعيا، والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة، بهدف تعظيم تلك المصالح، وزيادة التجارة البينية لتحقيق أكبر عائد ممكن من التبادل فيما بينها، ومن ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول". (الحميد، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، 2003، صفحة 30)

ويمكن إعطاء تعريف آخر للتكتل الإقليمي بأنه: "المبادرات التي تتخذها الحكومات في منطقة ما لتحرير وتسهيل التجارة مع بعض الدول على الصعيد الإقليمي، سواء من خلال إقامة مناطق حرة للتجارة أو اتحادات جمركية أو غيرها من أشكال التنسيق والتكامل التجاري والاقتصادي الإقليمي". (ببيلي، 2008، صفحة 1) كما يعد سلسلة مراحل متدرجة تتم بين مجموعة من الدول بغرض زيادة منافعها نتيجة إزالة بعض الحواجز الاقتصادية المفروضة بينها، وفي هذا الإطار يمكن النظر إلى مفهوم التكتل الاقتصادي من زاويتين: (قناوي و سليمان، التكتلات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، 2005، صفحة 4)

- **الزاوية الأولى:** باعتباره عملية (Process) فينصرف إلى تنفيذ مجموعة إجراءات تستهدف إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية التي تنتمي إلى مجموعة دول مختلفة؛
- **الزاوية الثانية:** باعتباره حالة قائمة (State of Affairs) فإنه يستدل عليه بغياب أشكال التمييز المختلفة بين الاقتصاديات الوطنية للدول أعضاء هذا التكامل.

من خلال التعريفين السابقين يمكننا صياغة تعريف شامل للتكتل الإقليمي، فهو عبارة عن "**قيام مجموعة دول متجانسة اقتصاديا وتاريخيا وثقافيا، وتنتمي لنفس الإقليم بالاتفاق على التكامل الاقتصادي فيما بينها، بهدف تحرير التجارة عن طريق**

إزالة العوائق الجمركية على مجموع أو جزء هام من المبادلات، وكذا زيادة التجارة البينية، وتحقيق التكامل الايجابي بغية الوصول إلى تعظيم الرفاهية الاقتصادية لشعوبها، ويتطور من شكل إلى آخر على حسب درجة التحرير الاقتصادي المتفق عليها بين أعضاءه".

3.2 خصائص التكتلات الإقليمية:

المتمعن في مختلف تجارب التكتلات الإقليمية الاقتصادية في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، يلاحظ تميزها بمجموعة من الخصائص أهمها: (الحميد، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، 2003، الصفحات 35-36)

- تعتبر تكتلات قارية، يعني نشأتها داخل قارة معينة مثل: الآسيان في آسيا، و الكوميسا في إفريقيا؛
- انقسامها إلى مجموعة تكتلات من دول متقدمة ومن دول نامية، وأخرى خليط بينهما؛
- عدم نمذجتها، حيث نجد بعضها قد وصل إلى مرحلة الوحدة النقدية مثل الاتحاد الأوروبي، بينما أخذ تكتل "NAFTA" مرحلة منطقة التجارة الحرة؛
- يتبنى كل تكتل إستراتيجية معينة تجاه باقي التكتلات الأخرى، فالاتحاد الأوروبي ذو إستراتيجية هجومية، بينما تكتل "NAFTA" له إستراتيجية دفاعية هجومية، حيث قام على أساس مواجهة الاتحاد الأوروبي، بينما يسعى ليكوّن ما يسمى بالتكتل الاقتصادي للأمريكتين.

4.2 أهداف التكتلات الإقليمية:

تسعى الدول من وراء إنشائها لتكتلات إقليمية إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية، لعل من أهمها:

- تعزيز السياسات الوطنية لزيادة القدرة التنافسية على مستوى التجارة الدولية؛

- اعتبار الاستثمار القوة الدافعة للتجارة وتنميتها وتوسيعها إضافة إلى المجالات الأخرى، وتطوير القدرات والإمكانيات لإيجاد البيئة الملائمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر؛
- تبني استراتيجيات تصديرية لفتح أسواق جديدة؛
- توفير الدعم للمؤسسات لتسهيل دخولها في أسواق التكامل سواء عبر الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة؛
- تحرير التجارة بين الدول الأعضاء سواء من خلال اتفاقيات مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية أو الأسواق المشتركة باتجاه التكامل الاقتصادي حيث يعد ذلك الهدف الأساسي لخططها وبرامجها المستقبلية؛
- استغلال المزايا النسبية للدول بشكل متكامل وتعويض أوجه النقص والقصور؛ (التكريتي، 2010، الصفحات 471-472)
- توسيع آفاق ومجالات نشاط مؤسساتها الاقتصادية الإقليمية بشكل خاص، وتوحيد مواقفها داخل المنظمات الاقتصادية والمالية والنقدية الدولية؛ (يوسف، 2010، صفحة 182)
- تيسير الاستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بصورة أفضل وعلى نطاق أوسع لأن التكتل يؤدي إلى تطبيق مبادئ تقسيم العمل الفني والوظيفي؛ (قناوي و سليمان، التكتلات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، 2005، صفحة 6)
- انتقال عناصر الإنتاج والتكنولوجيا بحرية تامة جنبا إلى جنب مع حرية انتقال السلع والخدمات؛
- زيادة حجم التعاون الفني والاقتصادي والثقافي وإقامة المشروعات المشتركة بين الدول الأعضاء؛ (حمدي، 1996، صفحة 8)
- الإسراع في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء وذلك للاستفادة من اتساع السوق ووفرة عنصر العمل والنهوض بالإنتاج والاستثمار والدخل وكل ذلك يحقق

زيادة الدخل؛ (قناوي و سليمان، العصرنة الاقتصادية التداعيات والتحديات، 2006، صفحة 13)

- الدول الغنية الرأسمالية تسعى إلى التنظيم الاقتصادي الإقليمي في سبيل تعزيز سبل تعظيم سيطرتها على الاقتصاد العالمي، فيما تسعى الدول النامية في هذا الاتجاه في سبيل حماية ما بقي لديها من إمكانيات وثروات. (عبوي و حريز، 2006، صفحة 68)

5.2 أشكال التكتلات الإقليمية:

تتدرج مراحل التكامل الاقتصادي أو أشكال التكتلات الإقليمي على النحو الآتي:

- **النظام التفضيلي (Partial Preference)**: هو "الاتفاقيات التي تعقدها دول معينة بهدف إلغاء القيود الحصصية التي تخضع لها المبادلات التجارية فيما بينها، وكذلك منح مزايا جمركية متبادلة فيما بينها، يترتب عليها تخفيضات جمركية بنسب معينة على صادراتها من الدول المشتركة"؛ (صقر، 2005، صفحة 216)
- **منطقة التجارة الحرة (Free Trade Area)**: هي عبارة عن: " اتفاق بين دولتين أو أكثر يتم بموجبه تحرير التجارة الخارجية، وإلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على المبادلات التجارية فيما بينها، مع احتفاظ كل دولة بحريتها في فرض القيود أو الرسوم الجمركية في علاقاتها التجارية مع بقية دول العالم"؛ (الأسرج، 2010، صفحة 74)
- **الإتحاد الجمركي (Customs Union)**: يتكون من: (الندوي، 2011، صفحة 94)
  - وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء، ووحدة القانون الجمركي والتعريفة الجمركية؛

- توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي وفق معادلة يتفق عليها، وتتولى توزيع الأنصبة بين الدول الأعضاء؛
- وحدة الحدود الجمركية والإقليم الجمركي بالنسبة لبقية دول العالم غير الأعضاء في الاتحاد.

- **السوق المشتركة (Common Market)**: وهي تمثل درجة أعلى من الاتحاد الجمركي، وذلك لأن الدول الأعضاء فيها تقوم بالسماح بحرية حركة السلع والخدمات، كما تسمح أيضا بحرية حركة عوامل الإنتاج مثل رأس المال والقوى العاملة، وتتحول الأسواق المشتركة تدريجياً إلى سوق متكاملة أو داخلية؛ (ندوبويسي، 2010، صفحة 10)
- **الاتحاد الاقتصادي (Economic Union)**: يمتلك نفس خصائص السوق المشتركة مضافا لها إجراءات تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية بين الدول، وذلك بهدف مواجهة الأزمات الدورية، إلى جانب إلغاء القيود والتعريفات الجمركية التي تخضع لها عمليات انتقال السلع والأموال والأشخاص بين الدول الأعضاء؛ (التكريتي، 2010، صفحة 456)
- **الوحدة النقدية (Monetary Integration)**: من أرقى مراحل التكتل الإقليمي لأنها تتميز بـــ:

- توحيد العملة، وتوحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والضريبية والاجتماعية بين الأعضاء؛
- إقامة سلطة فوق وطنية، ولها إمكانية التحول إلى وحدة سياسية.

6.2 مزايا ومشاكل التكتلات الإقليمية:

توفر التكتلات الإقليمية العديد من المزايا للدول المنظمة إليها، وفي نفس الوقت لها مشاكل.

1.6.2 مزايا التكتلات الإقليمية:

تزخر الخريطة الاقتصادية العالمية بالعديد من التكتلات الإقليمية باختلاف أحجامها وأهدافها، هذه الظاهرة ما كانت لتحدث لو لم تكن تحقق العديد من المزايا للدول المكونة لها، ومن أهمها:

- تسهيل انتقال السلع وعناصر الإنتاج، كما قد يتضمن تنسيق السياسات بين الدول وتوحيد العملة؛ (عقلة، 2010، صفحة 184)
- تنويع فرص استغلال الموارد وزيادة قابلية استخدامها تجاريا في ميادين الإنتاج المختلفة، فامتداد حدود الدولة اقتصاديا تزيد من اعتماد الدول الأعضاء على بعضها البعض؛ (الرحيم، 2002، صفحة 60)
- تمكين الدول النامية من تحقيق الإنتاج ذي الوفورات الاقتصادية، وذلك لأن التنوع في اقتصادياتها لا يتأتى إلا من خلال التنوع الصناعي؛ (ستيت، 2004، صفحة 17)
- إتاحة إمكانيات أفضل لتنمية وتطوير الأسواق المحلية لكل دولة ولمجموعة دول التكتل؛
- الاستفادة المثلى والجماعية من الموارد الاقتصادية والاجتماعية الموجودة لدى مجموعات الدول الفقيرة المتجاورة جغرافيا؛ (حمدي، 1996، الصفحات 254-255)
- تحقيق التعاون الإقليمي الداخلي بشكل أقوى بما يحقق خفض الاستيراد إلى أدنى حد ممكن مع تعظيم الصادرات وفقا للمزايا التنافسية الخاصة بدول التكتل. (الرحيم، 2002، الصفحات 51-52)

2.6.2 مشاكل التكتلات الإقليمية:

توجد مشاكل تعترض عملية التكامل الاقتصادي الإقليمي، فبعضها ينشأ مع قيام التكامل، والبعض الآخر يظهر عند القيام الفعلي للتكتلات الإقليمية، ويمكن تلخيص أهم هذه المشاكل فيما يلي:

- **مشكلة التعريفة الجمركية الموحدة:** يتطلب التكتل الإقليمي، توحيد التعريفة الجمركية بين الدول الأعضاء فيه، ولكن في غالب الأحيان لا يتم الاتفاق بينها حول قيمة التعريفة، وهذا في الغالب يعود لوجود تباين في مستوى التعريفات الجمركية المحلية، وصعوبة التوفيق بين المصالح المختلفة للدول الأعضاء؛
- **مشكلة توزيع الإيرادات وتعويض الخسائر:** تتمثل في كيفية توزيع الإيرادات المحصلة من جمارك الدول الأعضاء، لهذا لا يمكن تقسيم هذه الإيرادات إلا إذا كانت هناك طريقة متفق عليها قبل قيام التكتل، وهنا تثور مشكلة على أي أساس سيتم هذا التقسيم؟؛ (رميدي، 2007، صفحة 25)
- أورد كل من الاقتصاديين "Jagddish" و "Krueger Anne" و "Bhagwati"، أن ظاهرة تكامل المنتجات ليست ظاهرة إقليمية بل عالمية، وبالتالي فإن التعاون على المستوى الإقليمي قد يحمل معه مخاطر خلق منافسة بين التكتلات الإقليمية؛ (المجدوب، 2000، صفحة 215)
- يؤدي قيام التكتلات الإقليمية إلى تعظيم المنافع بين أعضائها على حساب العالم الخارجي. (العدل، 2000، صفحة 14)

3. مدخل تعريفي للسوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا:

1.3 نشأة الكوميسا:

ترجع أصول نشأة الكوميسا إلى سنة 1965م، عندما دعت اللجنة الاقتصادية لإفريقيا في لوساكا عاصمة زامبيا إلى عقد اجتماع وزاري للدول المستقلة في ذلك

الوقت في شرق وجنوب القارة. الذي خلص في النهاية إلى إصداره لتوصيتين متكاملتين تقضي بـــ:

- إنشاء جماعة اقتصادية لدول شرق وجنوب إفريقيا؛
- تشكيل مجلس وزراء مؤقت لهذه الدول وظيفته إعداد برامج التعاون الاقتصادي.

في ماي 1966م، تم التوقيع بأديس أبابا عاصمة إثيوبيا على اتفاقية تنفيذ توصيات المجلس الوزاري من قبل 10 دول، إلى أن ظهر بعد ذلك تفكير جديد في مارس 1978م يصبو لدفع عملية التكامل الاقتصادي بين تلك الدول، لتكلل تلك الجهود بتوقيع 20 دولة على اتفاقية منطقة التجارة التفضيلية في ديسمبر 1981 بلوساكا، ودخلت حيز التنفيذ في 30 ديسمبر 1982، وبعد قرابة أحد عشر عاما من العمل بتلك الاتفاقية، وكنوع من إعادة هيكلة للتجمع الموسع المعروف باسم منطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب إفريقيا، تم توقيع اتفاقية السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا المعروفة اختصارا باسم الكوميسا في 15 نوفمبر 1993 بكمبالا عاصمة أوغندا، ونصت هذه الاتفاقية على أن مقرها في لوساكا (عاصمة زامبيا) ودخلت حيز التنفيذ في 08 ديسمبر 1994م بـــ"ليلينجواي" عاصمة مالاوي، لتحل بذلك محل منطقة التجارة التفضيلية، حيث أصبحت تتكون من 21 دولة في سنة2021، وهي: بورندي، الكونغو، جيبوتي، مصر، اريتريا، إثيوبيا، كينيا، ليبيا، مدغشقر، مالاوي، رواندا، السيشل، السودان، سوازيلندا، أوغندا، زامبيا، زيمبابوي، جزر القمر، موريشيوس، الصومال، تونس. كما يزيد عدد سكانها عن 583 مليون نسمة، ويبلغ الناتج المحلي الإجمالي 805 مليار دولار، وهي تجارة عالمية للصادرات والواردات في السلع بقيمة 324 مليار دولار أمريكي ، وتحتل الكوميسا ما يقرب من ثلثي القارة الأفريقية بمساحة 12 مليون (كيلومتر مربع). (المطلب، 2003، الصفحات 16-17)، (عاشور و سالم، 2006، صفحة 103)، (What is COMESA، 2020).

2.3 مبادئ الكوميسا:

أقرت الكوميسا العمل بمقتضى مجموعة من المبادئ الأساسية: (ضلع، 2002، صفحة 7)

- التضامن وعدم الاعتداء بين الدول الأعضاء؛
- التسوية السلمية للمنازعات بين الدول الأعضاء، والتعاون الفعال بين الدول المتجاورة، وتشجيع الحفاظ على البيئة كأحد متطلبات تنميتها الاقتصادية؛
- المشاركة الشعبية في التنمية والمسؤولية والعدالة الاقتصادية؛
- المساواة والاعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء؛
- التعاون وتنسيق السياسات وتكامل البرامج بين الدول الأعضاء؛
- تشجيع وتقوية حسن الجوار من أجل السلام والاستقرار الإقليمي.

3.3 أهداف الكوميسا:

تسعى دول الكوميسا إلى تحقيق العديد من الأهداف أهمها: (أحمد محمد، 2010، الصفحات 122-123)

- تبني سياسات اقتصادية كبيرة ومشتركة بين أعضاء التكتل، بغية رفع مستوى معيشة شعوب تلك الدول وتقوية العلاقات فيما بينها؛
- إيجاد تعاون مشترك بناء من أجل خلق بيئة للاستثمار المحلي والإقليمي والأجنبي؛
- تشجيع النمو المستمر من خلال إيجاد توازن بين الإنتاج وتسويقه؛
- تعزيز العلاقات بين دول السوق المشتركة وبقية دول العالم وحماية المواقع المشتركة في نطاق دولي؛
- المساهمة في تحقيق السلام والأمن والاستقرار بين الدول الأعضاء مما يتيح تحقيق التنمية الاقتصادية في المنطقة؛
- السعي لتوحيد العملة النقدية للدول الأعضاء، وإنشاء مؤسسة نقدية لدعم التنسيق والتكامل فيما بينه؛

- السعي لإقامة اتحاد نقدي بحلول سنة 2025م؛
- السعي إلى وضع تعريفة جمركية خارجية موحدة أو مشتركة في تعاملاتها.

4.3 إجراءات تحرير التجارة:

ومن أجل تحقيق الأهداف السابقة الذكر، قام الاتفاق على القيام بعدة إجراءات بغية تحرير التجارة الأكثر شمولية، نلخصها في مجموعة النقاط التالية:

- إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية على التجارة بين الدول الأعضاء؛
- حرية انتقال رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء والمؤسسات المشتركة؛
- إزالة السيطرة على حركة السلع والأفراد؛
- توحيد النظام الضريبي المطبق على شراء وبيع السلع؛
- توحيد قوانين الشركات وحقوق الملكية الفكرية وقوانين الاستثمار؛ (أحمد محمد، 2010، الصفحات 122-123)
- إنشاء سوق حرة مشتركة؛
- إنشاء اتحاد جمركي؛
- خلق المناخ الملائم لجذب الاستثمارات لدول المنطقة. (الخفاف، 2010، صفحة 52)

5.3 عراقيل نشاط تكتل الكوميسا:

تحتاج الكوميسا كتكتل اقتصادي إلى توفير كل شروط النجاح والاستمرارية، لكنها على عكس ذلك، تواجه العديد من العراقيل التي تؤثر سلبا على تحقيق أهدافها، ولعل من أهم هذه العراقيل نجد:

1.5.3 عراقيل سياسية : يرتبط نجاح الكوميسا بمدى توافر الاستقرار السياسي، وهنا توجد عراقيل سياسة تحد من تكامل الدول الأعضاء نجملها في النقاط الآتية:

- تغليب الاعتبارات السياسية على المصالح الاقتصادية مما قد يولد النزعات والانقسامات بين الأعضاء؛

- المنازعات الحدودية بين بعض الأعضاء مثل النزاع الصومالي مع كل من إثيوبيا وكينيا، ومطالب أوغندا في أقاليم تابعة لكينيا، بالإضافة إلى النزاع الحدودي بين مالاوي وتنزانيا، وبين مالاوي وزامبيا، وبين إثيوبيا واريتريا؛
- الحروب الأهلية داخل الكونغو الديمقراطية، والمشكلة بين شمال السودان وجنوبه؛ (المطلب، 2003، صفحة 32)
- غياب آلية إقليمية لفض المنازعات على غرار الموجودة في الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس). (ولد محمد، 2012، صفحة 27)

2.5.3 عراقيل اقتصادية: تتلخص في النقاط التالية:

- ضعف شبكة المواصلات وعدم توافر البنية الأساسية؛
- غياب قاعدة المعلومات اللازمة عن التسويق بين دول التكتل، مما يعيق القطاع الخاص عن اتخاذ القرارات المدروسة؛
- تعاني بعض الدول من ندرة الصرف الأجنبي أو يعتمد المستوردون على الائتمان طويل الآجل، خاصة مع قدم الخدمات المصرفية، مما يجعل المعاملات تتم عن طريق بنوك أوروبا، فضلاً عن عدم وجود نظم فعالة لضمان الصادرات، علما أن مساهمة البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد محدودة وضئيلة 1994؛
- غياب سياسة محددة لتوزيع المنافع داخل الكوميسا، وكذا اختلاف مستويات التنمية بين الأعضاء، مما يعيق تطبيق التوزيع العادل للمنافع، فمثلا إزالة القيود على التجارة وتطبيق نفس سياسات حماية الاستثمار ستؤدي إلى تمركز الاستثمارات في الدول الأكثر تقدما. (ولد محمد، 2012، صفحة 27).

4. مساهمة تكتل الكوميسا في تطوير التجارة البينية للدول الأعضاء خلال الفترة (1991-2021)

تهدف الدول المنضمة تحت لواء الكوميسا إلى الاستفادة من مزايا السوق المشتركة من خلال إيجاد توازن بين الإنتاج وتسويق الإنتاج فيما بينها، وذلك بالسماح بحرية حركة السلع والخدمات، الأمر الذي يفترض المساهمة في ترقية حجم التجارة البينية بين الدول الأعضاء.

استنادا على ما سبق، كان من المفترض أن تخفض الدول الأعضاء الرسوم الجمركية بينها بنسبة 80% حتى أكتوبر 1996، ولكن في الواقع التزمت خمس دول فقط بهذه النسبة وهي: جزر القمر-اريتريا-السودان-أوغندا-زمبابوي، واعتبارا من ماي 1999 كان موقف التخفيضات الجمركية بين دول الكوميسا على النحو التالي: (بلوافي و صديقي، 2017، الصفحات 11-12)

- ثلاث دول خفضت 90% بنسبة 14% من جملة عدد دول الكوميسا؛
- سبع دول خفضت 80% بنسبة 33%؛
- دولة واحدة خفضت 70% بنسبة 4.7%؛
- ثلاث دول خفضت 60% بنسبة 14%؛
- سبع دول خفضت أقل من 60% بنسبة 33%.

1.4 أثر إنشاء السوق المشتركة (الكوميسا) على التجارة البينية في الفترة (1991-2003):

حتى نتمكن من تحديد ما إذا كان هناك أثر للكوميسا على التجارة البينية لدول المنطقة، يجب مقارنة نسبة النمو السنوية لكل من التجارة البينية وإجمالي التجارة لدى الدول الأعضاء خلال مرحلتي ما قبل وما بعد الارتقاء إلى السوق المشتركة. والجدول الموالي يوضح ذلك خلال الفترة (1991-2003).

الجدول رقم 1: نسب وإجمالي التجارة البينية قبل وبعد قيام تكامل الكوميسا

	التجارة البينية		إجمالي التجارة	
	نسبة إجمالي الواردات	نسبة متوسط التغير السنوي	نسبة التغير السنوي في الصادرات	نسبة التغير السنوي في الواردات
قبل إنشاء الكوميسا (1991-1995)	%3.6	%19.8	%3.6	%8.5
بعد إنشاء الكوميسا (1996-2000)	%3.6	%5.9	%9.9	%8.0
بعد إنشاء الكوميسا (2001-2003)	%4.1	%18.8	%9.4	%7.6

Source : (Padamja, 2004, p. 18)

يبين الجدول رقم (1) بأن متوسط التجارة البينية نسبة من إجمالي الواردات لأعضاء الكوميسا خلال الفترة (1991-1995) قدر بـــ 3.6%، واستقر على ذات النسبة خلال الفترة (1996-2000) نظرا لعدم تجاوب جميع الدول الأعضاء لتخفيض 80% من الرسوم الجمركية، ثم ارتفعت هذه النسبة إلى4.1% خلال الفترة (2001-2003)، ويعزى ذلك إلى "إنشاء منطقة تجارة حرة خاصة، انضمت تحت لوائها بعض دول المجموعة، وفيها تم إلغاء الرسوم الجمركية على السلع المتداولة فيما بين هذه الدول". (مسعود، 2015، صفحة 402) ومن أهم قطاعات التبادل التجاري، في هذا الصدد نذكر: (مسعود، 2015، الصفحات 398-399)

- استيراد كينيا لمادة السكر من: مالاوي، زامبيا، السودان، مصر، مدغشقر (تعويض واردات البرازيل والأرجنتين)؛
- تصدير القطن من زامبيا إلى جزر موريس (تعويض الواردات القادمة من آسيا والشرق الأقصى)؛

- تصدير زيت المائدة من كينيا إلى زامبيا؛
- تصدير الشاي من كينيا نحو مصر (تعويض واردات الهند وسريلانكا).

ويتضح كذلك من ذات الجدول بأن إجمالي التجارة بالنسبة للتغير السنوي في الصادرات قد شهد ارتفاع بأكثر من ثلثي ما كان عليه، حيث انتقل من 3.6% قبل تفعيل الكوميسا إلى 9.9% بعد تفعيل الكوميسا خلال الفترة (1996-2000) ثم 9.4% خلال الفترة (2001-2003)، بينما من جهة نسبة التغير السنوي في الواردات فقد انخفض بنسبة 0.5% خلال السنوات الأولى من تفعيل الكوميسا، وواصل الانخفاض بنسبة 0.4% حتى سنة 2003.

2.4 أثر إنشاء السوق المشتركة (الكوميسا) على التجارة البينية في الفترة (2004-2012):

كان من المفترض أن يتم إنشاء الاتحاد الجمركي خلال سنة 2004، لكنه دخل حيز التنفيذ بحلول سبتمبر 2008، وهذا بسبب النزاعات حول التعريفات الجمركية، والأكيد أنه يمهد لإنشاء اتحاد مدفوعات يثمر عن إقامة وحدة نقدية وعملة موحدة (مرتقبة في سنة 2025) وهذا لأجل تحقيق الهدف المنشود وهو إقامة وحدة اقتصادية كاملة، بالإضافة إلى إطلاق الكوميسا نحو 70% من البروتوكولات المتعلقة بإزالة القيود على التأشيرات بين أعضائها. (مسعود، 2015، صفحة 403) الأمر الذي جعل التجارة البينية تشهد عدة تطورات خلال هذه الفترة نوجزها في الشكل أدناه.

الشكل رقم 1: تطور حجم التجارة البينية لدى دول الكوميسا خلال الفترة (2004-2012)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

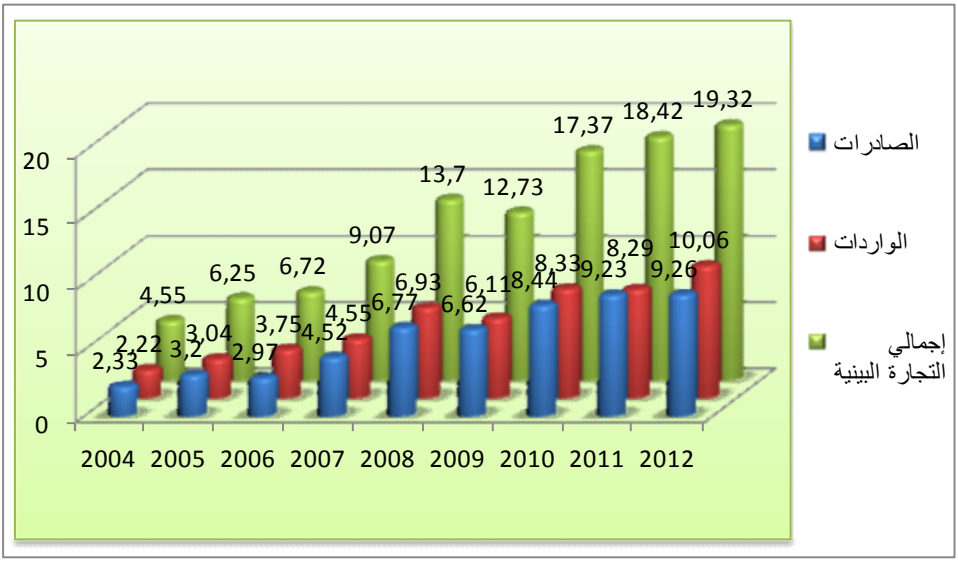

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق رقم (1).

يتبين لنا من خلال الشكل رقم (1)، أن حجم الواردات قد حقق نموا متزايدا قارب الخمسة أضعاف خلال الفترة (2004-2012)، فمن 2.22 مليار دولار سنة 2004 إلى ما يقارب 10.06 مليار دولار خلال سنة 2012، أما بالنسبة لحجم الصادرات، يتضح أن هناك تذبذبا خلال السنوات الأولى، فبعدما بلغت 2.33 مليار دولار خلال سنة 2004، ارتفعت إلى 3.2 مليار في سنة 2005 ثم انخفضت إلى 2.97 مليار دولار سنة 2006، لتشهد تزايدا بنسبة 52% في سنة 2007، وتواصل النمو الإيجابي خلال باقي السنوات، حيث انتقل حجم الصادرات بين الدول الأعضاء من 6.77 مليار دولار في سنة 2008 إلى 9.26 مليار دولار في سنة 2012، وفي المجمل تطورت الصادرات البينية خلال الفترة (2004-2012) بأربعة أضعاف ما حقق في البداية.

من خلال ما سبق، يبدو من المنطقي بأن يكون هناك نمو إيجابي في حجم التجارة البينية، حيث نجح تكتل الكوميسا في رفع حجمها من 4.55 مليار دولار سنة 2004، إلى 13.7 مليار دولار سنة 2008، ثم انعكس تجسيد برنامج الاتحاد الجمركي داخل التكتل بشكل إيجابي على التجارة البينية، حيث ارتفعت بنسبة 41.02% خلال الفترة (2008-2012)، مما سمح بتحقيق إجمالي تجارة بين الدول الأعضاء يقدر بـــ 19.32 مليار دولار خلال سنة 2012.

3.4 أثر إنشاء السوق المشتركة (الكوميسا) على التجارة البينية في الفترة (2013-2021):

تكملة لما تم استعراضه في السنوات السابقة، فقد شهدت التجارة البينية لتكتل الكوميسا عدة تطورات خلال الفترة (2013-2021)، نعرضها فيما يلي:

الشكل رقم 2: تطور التجارة البينية لدول الكوميسا خلال الفترة (2013-2017)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق رقم (2).

يشير الشكل رقم (2) إلى انخفاض مستمر في حجم الصادرات بين الدول الأعضاء في الكوميسا، حيث قدرت بـــ 12.14 مليار دولار في سنة 2013،

لتنخفض مباشرة بعدها بسنة إلى 10.79 مليار دولار، واستقرت عند 10.73 مليار دولار خلال سنة 2015، ثم انخفضت مجددا بنسبة 21.5% خلال سنة 2016، وبعدها ارتفعت إلى 9.29 مليار دولار بمعدل نمو 5.2%. بالموازاة مع ذلك، تتراوح نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة ما بين 8% في سنة 2013 و6% في سنة 2017، وهذا ما يؤكد انخفاض وزن التجارة داخل التكتل مقارنة بإجمالي التجارة.

الجدول رقم 2: تطور التجارة البينية بين دول الكوميسا خلال الفترة (2018–2021)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنة	الصادرات	الواردات	إجمالي التجارة البينية	نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة %
2018	10.11	10.25	20.36	6
2019	10.87	11.24	22.11	7
2020	9.7	8.67	18.37	7.36
2021	12.76	11.16	23.93	6.23

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

(COMESA, 2021) & (COMESA, Annual-Report, 2020, pp. 25-29)

يتضح من الجدول أعلاه، أن الصادرات بين الدول الأعضاء في تزايد مستمر، حيث حققت إجمالي قدره 10.11 مليار دولار خلال سنة 2018، ثم ارتفعت مرة أخرى في سنة 2019 بمعدل نمو بلغ 7.51%، لكن في سنة 2020 انخفضت بـــ 11.98% مقارنة بالسنة السابقة، وهذا يعزى لتداعيات الحجر الصحي جراء انتشار فيروس كورونا، ولعل ما يؤكد هذا التفسير هو الارتفاع الملحوظ في سنة 2021، حيث نمت الصادرات بـــ 31.55% محققة إجمالي 12.76 مليار دولار، ونفس الوتيرة مع الواردات، لكن الأمر الأهم، يتمثل في مدى أهمية التجارة البينية مقارنة بإجمالي التجارة لدى الدول الأعضاء، حيث نلاحظ أن نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة تتراوح بين 6%-7%، وهي نسبة منخفضة تعزى إلى كون دول التكتل

ليست منتجة، بل تعتمد على الاستيراد الخارجي، ويوضح الشكل أدناه الدول الأكثر مساهمة في التجارة البينية.

الشكل رقم 3: الدول الأكثر مساهمة في التجارة البينية للكوميسا خلال سنة 2020

الوحدة: مليار دولار أمريكي

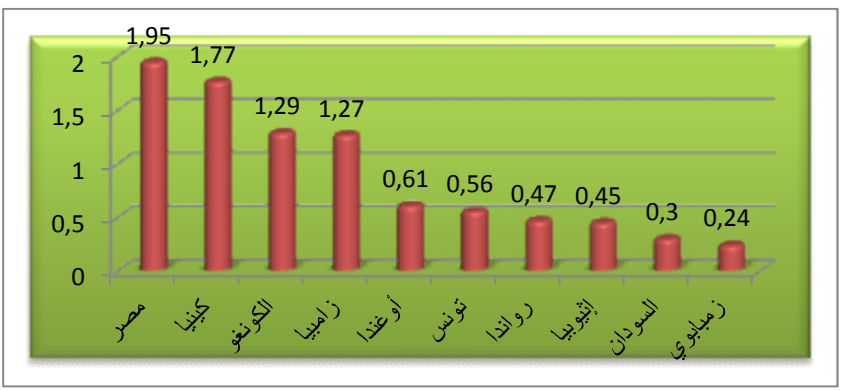

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

(COMESA, Annual-Report, 2020, pp. 25-26)

تعزيزا لما ذكر آنفا، يوضح الشكل رقم (3) بأن هناك أربع دول فقط ضمن السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا التي يتجاوز تبادلها التجاري عتبة المليار دولار، حيث تحتل مصر الريادة كأكبر مساهم في التجارة البينية بإجمالي بلغ 1.95 مليار دولار سنة 2020، ثم تليها كينيا بـــ 1.77 مليار دولار، والكونغو وزامبيا بـــ 1.29 و 1.27 مليار دولار على الترتيب، بينما أوغندا وتونس تتجاوز مساهمة كل واحدة على حدا نصف مليار دولار، أما كل من رواندا، إثيوبيا، السودان وزمبابوي فتتراوح مساهمتها ضمن المجال 0.24 إلى 0.47 مليار دولار.

وهي أرقام ضعيف مقارنة بما كان متوقع من إنشاء تكتل الكوميسا، ومن ثم لابد من تطوير النسيج الإنتاجي لكل دولة وفقا لمقوماتها بغية التكامل الإقليمي، وكذا يجب

دعم سياسات تسهيل التبادل التجاري بين دول شرق وجنوب إفريقيا وتحرير التبادل التجاري.

من جانب آخر، يشير الشكل رقم (4) إلى توزيع إجمالي صادرات التجارة البينية للدول الأعضاء في السوق المشتركة لجنوب شرق آسيا خلال سنة 2019 على النحو الآتي:

الشكل رقم 4: توزيع صادرات التجارة البينية حسب القطاعات خلال سنة 2019

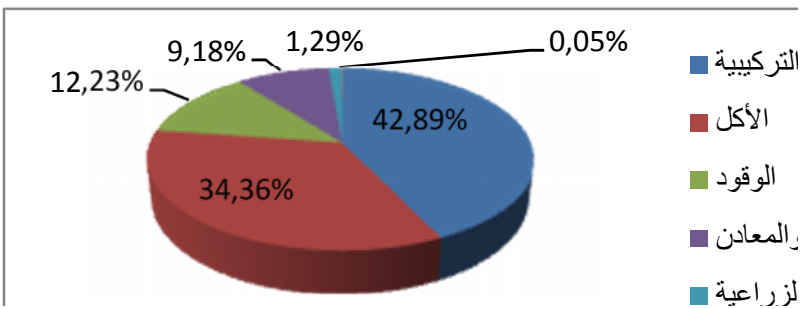

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

(COMESA, Annual-Report, 2020, p. 25)

نستنتج من الشكل أعلاه، أن التجارة البينية للكوميسا تعتمد على قطاعين رئيسيين يتمثلان في الصناعات التركيبية والأكل بنسبة 42.89% و34.36% على التوالي أي ثلاثة أرباع إجمالي الصادرات المقدرة بـــ 10.87 مليار دولار أمريكي خلال سنة 2019، بينما تصدير الوقود يحتل المرتبة الثالثة بـــ 12.23%، تليه الخامات والمعادن بـــ 9.18%، أما فيما يخص المنتجات الزراعية فتحتل حيز ضئيل جدا من صادرات التكتل، حيث لا تمثل سوى 0.05% من الصادرات.

وفي المجمل، يتضح بأن السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا لا تزال تواجه تحديات مختلفة حتى تتمكن من تحقيق أهدافها، لعل من أهم هذه التحديات نجد:

- الأزمات السياسية والأمنية في عدة دول منظمة للتكتل؛

- تنسيق السياسات الزراعية بين دول التكتل، بما يوفر الأمن الغذائي من خلال الرفع من نسبة صادرات المنتجات الزراعية؛
- العمل على وضع برنامج توزيع متوازن يسمح بحل مشكلة نقص إمدادات المياه والطاقة؛
- عصرنة القطاع المصرفي الذي لا يظل متخلف في العديد من الدول، ومن ثم حل المشكل المالي الذي يعد من صعوبات التبادل التجاري، وكذا توفير التمويل بالحجم والنوع اللازمين للمشاريع الاستثمارية في دول المنطقة؛
- تحسين البنى التحتية (طرقات، سكك حديدية، وسائل النقل...إلخ).

5. خاتمة:

توصلت الدراسة إلى أن تطوير التبادل التجاري بين الدول الإفريقية لن يتأتى سوى بترقية التكامل الإقليمي، وتعزيز القدرات الإنتاجية، ولهذا عملت دول شرق وجنوب إفريقيا على إنشاء السوق المشتركة، التي تعد من بين أبرز التكتلات الإقليمية على مستوى إفريقيا، حيث في ديسمبر 1981، تم توقيع 20 دولة على اتفاقية منطقة التجارة التفضيلية بلوساكا، وبعدها تم توقيع اتفاقية الكوميسا في 15 نوفمبر 1993 بأوغندا، ودخلت حيز التنفيذ في 08 ديسمبر 1994م.

يمكن إيجاز النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة في النقاط التالية:

- ارتفاع متوسط التجارة البينية نسبة من إجمالي الواردات لأعضاء الكوميسا من 3.6% خلال الفترة (1991-1995) إلى 4.1% خلال الفترة (2001-2003)، وهذا نظرا لإنشاء منطقة تجارة حرة خاصة؛
- شهد إجمالي التجارة بالنسبة للتغير السنوي في الصادرات تحسنا واضحا بعد إنشاء الكوميسا، حيث ارتفع من 3.6% قبل تفعيل الكوميسا إلى 9.4% بعد تفعيل الكوميسا خلال الفترة (2001-2003)؛

- زيادة حجم الواردات من 2.22 مليار دولار سنة 2004 إلى ما يقارب 10.06 مليار دولار خلال سنة 2012، أما بالنسبة لحجم الصادرات البينية، فبعدما بلغت 2.33 مليار دولار خلال سنة 2004، وصلت إلى 9.26 مليار دولار في سنة 2012، ثم ارتفعت إلى 12.76 مليار دولار خلال سنة 2020؛
- حققت التجارة البينية لدول الكوميسا نموا ايجابيا، حيث ارتفعت من 4.55 مليار دولار سنة 2004، إلى 13.7 مليار دولار سنة 2008، ثم أثر تجسيد برنامج الاتحاد الجمركي داخل التكتل بشكل إيجابي عليها، مما سمح بتحقيق تبادل تجاري بلغ 19.32 مليار دولار خلال سنة 2012؛
- انخفاض وزن التجارة البينية داخل التكتل، حيث تتراوح نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة ما بين 8% في سنة 2013 و6.23% في سنة 2021، وهي نسبة منخفضة تعزى إلى كون دول التكتل ليست منتجة، بل تعتمد على الاستيراد الخارجي، ومنه نستنتج أنه ما لم تحدث تحسينات في البنى التحتية، فإن إمكانات التجارة البينية لن تتطور أكثر؛
- هناك أربع دول فقط ضمن السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا التي يتجاوز تبادلها التجاري عتبة المليار دولار، حيث تحتل مصر الريادة كأكبر مساهم في التجارة البينية بإجمالي بلغ 1.95 مليار دولار سنة 2020، ثم تليها كينيا بـــ 1.77 مليار دولار، والكونغو وزامبيا بـــ 1.29 و 1.27 مليار دولار على الترتيب، وهذه أرقام ضعيفة جدا؛
- تعتمد التجارة البينية للكوميسا على الصناعات التركيبية والأكل بنسبة 42.89% و34.36% على التوالي أي ثلاثة أرباع إجمالي الصادرات المقدرة بـــ 10.87 مليار دولار أمريكي خلال سنة 2019.

علاوة على ما ذكر آنفا، تواجه الكوميسا العديد من العراقيل التي تؤثر سلبا على تطوير التجارة البينية، لعل من أهمها:

- ضعف شبكة المواصلات؛
- قدم الخدمات المصرفية، حيث تعاني بعض الدول من ندرة الصرف الأجنبي أو يعتمد المستوردون على الائتمان طويل الآجل، مما يجعل المعاملات تتم عن طريق بنوك أوروبا؛
- تغليب الاعتبارات السياسية على المصالح الاقتصادية، مما قد يولد النزاعات والانقسامات بين الأعضاء مثل النزاع الصومالي مع كل من إثيوبيا وكينيا.

الاقتراحات:

استنادا على ما ذكر من نتائج، نخرج بهذه الاقتراحات:

- لابد من تنسيق السياسات الزراعية بين دول التكتل، بما يوفر الأمن الغذائي من خلال الرفع من نسبة صادرات المنتجات الزراعية؛
- العمل على وضع برنامج توزيع متوازن يسمح بحل مشكلة نقص إمدادات المياه والطاقة؛
- عصرنة القطاع المصرفي الذي لا يظل متخلف في العديد من الدول، ومن ثم حل المشكل المالي الذي يعد من صعوبات التبادل التجاري، وكذا توفير التمويل بالحجم والنوع اللازمين للمشاريع الاستثمارية في دول المنطقة؛
- يجب تحسين البنى التحتية (طرقات، سكك حديدية، وسائل النقل والمواصلات...إلخ)، وذلك بهدف إزالة القيود المفروضة على التجارة البينية للسلع والخدمات؛
- لابد من تطوير النسيج الإنتاجي لكل دولة وفقا لمقوماتها بغية التكامل الإقليمي، وكذا يجب دعم سياسات تسهيل التبادل التجاري بين دول شرق وجنوب إفريقيا، وتحرير التبادل التجاري؛
- إنشاء آلية إقليمية لفض المنازعات على غرار الموجودة في الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس).

6. قائمة المراجع:

- COMESA. (2021). Consulté le 09 27, 2022, sur https://comesa.opendataforafrica.org/
- COMESA. (2020). *Annual-Report.* Consulté le 10 01, 2021, sur https://www.comesa.int/wp-content/uploads/2020/09/COMESA-Annual-Report-2020-English.pdf
- DEBLOCK, C., & Dorval, B. (1996). *Le régionalisme économique international: de le première à la deuxième génération.* Québec : Institut québécois des hautes études internationales.
- Padamja, K. (2004). *COMESA and SADC : Prospects and Challenges for Regional Trade Integration.* International Monetary Fund.
- COMESA: (2020). تاريخ الاسترداد 12 11, 2021، من *What is COMESA*: https://www.comesa.int/what-is-comesa/

- أحمد حمد أحمد. (1989). *نحو قانون موحد للاقتصاد في الأقطار الإسلامية*. الرياض: مكتبة الملك فيصل الإسلامية.
- أسامة المجدوب. (2000). *العولمة والإقليمية (مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية)*. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
- إكرام عبد الرحيم. (2002). *التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي*. القاهرة: مكتبة مدبولي.
- جمال ضلع. (2002). الجوانب التنظيمية والوظيفية للسوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي (الكوميسا). تأليف معهد البحوث والدراسات الإفريقية (المحرر)، *مجموعة أبحاث: مصر والكوميسا تحديات الحاضر وآفاق المستقبل*. مصر: مطبعة جامعة القاهرة.
- حسين عبد المطلب الأسرج. (2010). منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الواقع والطموحات. *مجلة آفاق اقتصادية ، 31* (117).
- زيد منير عبوي، و سامي محمد هشام حريز. (2006). *مدخل إلى الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق*. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

- عبد الحميد المطلب. (2003). *السوق الإفريقية المشتركة والاتحاد الإفريقي*. القاهرة، مصر: مجموعة النيل العربية.

- عبد العظيم حمدي. (1996). *الجات ومستقبل التكتلات* (الإصدار 2). القاهرة: أكاديمية السادات للعلوم الإدارية.

- عبد المطلب عبد الحميد. (2006). *اقتصاديات المشاركة الدولية (من التكتلات الاقتصادية حتى الكوينز)*. الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.

- عبد المطلب عبد الحميد. (2003). *السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة*. القاهرة: مجموعة النيل العربية.

- عبد المعطي حسن الخفاف. (2010). *هندسة التسويق*. الاردن: دار دجلة ناشرون وموزعون.

- عبد الوهاب رميدي. (2007). التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية–دراسة تجارب مختلفة– (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر3.

- عزت قناوي، و نيرة سليمان. (2005). *التكتلات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق* (الإصدار 1). فيروم، مصر: دار العلم للنشر والتوزيع.

- عزت قناوي، و نيرة سليمان. (2006). *العصرنة الاقتصادية التداعيات والتحديات* (الإصدار 1). الفيوم، مصر: مكتبة دار العلم.

- عمر صقر. (2005). *سياسات التجارة الخارجية*. مصر: دون ناشر.

- عيسى محمد محمود ولد محمد. (جوان, 2012). معوقات التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية (دراسة حالة الكوميسا). *مجلة الباحث ، 10* (10)، الصفحات 23-32.

- فؤاد أبو ستيت. (2004). *التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة*. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

- مارسيلنس نوارو ندوبويسي. (2010). العلاقات التجارية كعامل مساهم في التعاون السياسي والاجتماعي والثقافي بين الدول. *مقدمة ضمن الاجتماع الثاني لغرف التجارة والصناعة في أفريقيا والعالم العربي*. البحرين: رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة.

- محسن الندوي. (2011). *تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة*. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

- محمد بلوافي، و أحمد صديقي. (ديسمبر , 2017). التكامل الاقتصادي والنقدي لدول شرق إفريقيا. *مجلة التكامل الاقتصادي* ، *5* (4)، الصفحات 1-22.

- محمد رضا العدل. (2000). *الوضع الاقتصادي للدول الإسلامية في ظل التحديات الاقتصادية التي يمر بها العالم الإسلامي مع إشارة خاصة لمصر وتركيا (سلسلة دراسات التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية في القرن المقبل)* (الإصدار 1). القاهرة: رابطة الجامعات الإسلامية.

- محمد عاشور، و أحمد علي سالم. (2006). *دليل المنظمات الإفريقية الدولية* (الإصدار 1). (جامعة القاهرة، المحرر) مصر: معهد البحوث والدراسات الإفريقية.

- محمد مسعود. (ديسمبر , 2015). تجارب التكامل الاقتصادي الإقليمي في افريقيا – دراسة حالة السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا "COMESA"-. *مجلة الحقيقة* ، *14* (4)، الصفحات 379-406.

- محمود بيبلي. (2008). *الاتفاقيات التجارية الإقليمية*. دمشق: المركز الوطني للسياسات الزراعية.

- محمود يوسف عبد الرحمان عقلة. (2010). *إدارة المؤسسات الدولية*. عمان: دار البداية ناشرون وموزعون.

- مصطفى نصير أحمد محمد. (2010). *دور الدولة إزاء الاستثمار وتطوره التاريخي* (الإصدار 1). القاهرة، مصر: دار النهضة العربية.

- هيفاء عبد الرحمان ياسين التكريتي. (2010). *آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي*. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

- يوسف حسن يوسف. (2010). *العولمة والاقتصاد الدولي* (الإصدار 1). مصر: المركز القومي للإصدارات القانونية.

7. ملاحق:

الملحق رقم (1): حجم التجارة البينية بين دول الكوميسا خلال الفترة (2004-2012)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	الصادرات	الواردات	إجمالي التجارة البينية
2004	2335	2223	4558
2005	3208	3046	6254
2006	2970	3757	6728

9074	4554	4520	2007
13704	6932	6772	2008
12731	6110	6621	2009
17376	8337	8441	2010
18429	8294	9234	2011
19326	10063	9263	2012

Source : - COMESA, Annual report 2010, p18. Sur le lien : https://www.comesa.int/wp-content/uploads/2020/04/2010-Comesa-Annual-Report.pdf Consulté le: 25/09/2021 à 21:15.

- COMESA-Biennial-Report-2016-2017, p10. Sur le lien : https://www.comesa.int/wp--content/uploads/2020/04/COMESA-Annual-Report-2016_17_final-web.pdf Consulté le: 25/09/2021 à 09:30.

الملحق رقم (2): حجم التجارة البينية بالنسبة إلى جمالي التجارة لدول الكوميسا خلال الفترة (2013–2017)

السنة	الصادرات (مليون دولار أمريكي)	نسبة التجارة البينية إلى إجمالي تجارة الكوميسا %
2013	12147.5	8
2014	10795.36	7
2015	10736.94	7
2016	8832.09	6
2017	9299.25	6

Source : - COMESA-Biennial-Report-2016-2017, p10. Sur le lien : https://www.comesa.int/wp-content/uploads/2020/04/COMESA-Annual-Report-2016_17_final-web.pdf Consulté le: 25/09/2021 à 09:30.